

# اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية

## (تحليل نتائج الدراسة الميدانية) (\*)

يوسف الصواني (\*\*)

أستاذ السياسة والعلاقات الدولية، جامعة طرابلس - ليبيا.

منذ النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت بحوث واستطلاعات الرأي العام مكوّناتاً مهماً وأساسياً للحياة الديمقراطية، فأقبلت على إجرائها مؤسسات مختلفة التوجّهات والطبيعة والهدف، بينما تطورت قواعدها وأصولها المنهجية في الجامعات ومراكز البحوث، وانتشرت في أغلب بلدان العالم. إضافة إلى أهمية قياس الرأي العام واستطلاع ورصد وتحليل توجهاته، فإن الاستطلاع والرصد والتحليل والقياس، مثلما تبين التجارب العالمية المقارنة، تجعل من الرأي العام وبحوثه عاملاً ووسيلة مساعدة على نشر الثقافة الديمقراطية، وأحد مكوّنات الإصلاح والانتقال الديمقراطي<sup>(١)</sup>.

رغم انطلاق بحوث واستطلاعات الرأي العام العربي في عدد من البلدان العربية التي نشأت فيها مجموعة من المراكز المتخصصة، لعل آخرها مركز بصيرة الذي تأسس في مصر عقب انتصار الثورة الشعبية في عام ٢٠١٢، فإن هناك حاجة حقيقية إلى تدارك أهمية استطلاعات الرأي العام العربي وتطوير بحوثه، وبخاصة أن هذا الرأي العام يتعرّض باستمرار

(\*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية، بالعنوان نفسه (٢٢٢ ص).

youssef.sawani@gmail.com.

(\*\*) البريد الإلكتروني:

(١) ماجد عثمان، قياس الرأي العام من النظرية إلى التطبيق (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، ص ٢-٢٦،

وصدفة محمد محمود ونجوان فاروق شيحة، «دور استطلاعات الرأي العام في صنع السياسات العامة: بحث مقدّم إلى مؤتمر القاهرة الدولي حول الرأي العام: استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار: النظرية والتطبيق»، الجامعة الإسلامية بغزة، %1-%d8%af%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b7%d9%84%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a3%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d9%81%d9%89-%d8%b5%d9%86-%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85%d8%a9.pdf>.

لمحاولات الاستغلال السياسي والأيدولوجي، ويتزايد عدد الذين يدعون التعبير عنه أو الحديث باسمه<sup>(٢)</sup>.

لا شك في أن العجز الديمقراطي العربي وتسلط نظم الحكم وقمعها للحريات وانتهاكها للحقوق، جعل بحوث الرأي العام تقف عند نقطة الانطلاق، ولم تتجاوز في كثير من الأحوال المراحل الاستطلاعية أو التجريبية. إلا أنه منذ انطلاق الربيع العربي في أواخر ٢٠١٠، وبفعل التطور اللافت في وسائل الإعلام البديلة والانتشار الواسع للإنترنت والبلث التلفزيوني الفضائي، فإن استطلاعات الرأي العام بدأت تنتشر بشكل كبير. وباستثناء ما تقوم به مؤسسات إعلامية وصحفية من استطلاعات، لا يمكن تحديد مصداقيتها ودرجة وثوقيتها، في أغلب الأحوال، فإننا لا نلمس اهتماماً واسعاً ببحوث وقياس اتجاهات الرأي العام العربي والتعرّف إلى مواقفه وتصوراته أو معتقداته، بخاصة في ما يتعلق بالحياة السياسية والشأن العام، بشكل يتفق مع قواعد المنهجية العلمية في هذا الشأن. لذلك نجد أن معظم ما يجري من استطلاعات لا ترقى إلى مستوى البحث العلمي وتنقصه الدقة؛ فما زالت تلك البحوث تفتقد منهجية واضحة أو مدونة قواعد أو تقاليد علمية وقواعد منهجية ومهنية متفق عليها.

وفي معرض الحديث عن مسوح واستطلاعات الرأي العام العربي، لا بد من أن نذكر الجهد والعمل الرائد الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية، وأشرف عليه سعد الدين إبراهيم، عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة. إلا أن ذلك المسح الرائد، رغم ما مثله من إنجاز، قد اقتصر على التعرف إلى الاتجاهات نحو مسألة الوحدة والهوية والتكامل العربي. ولكن ورغم تلك الخصوصية، فإنه لا بد من الإشادة هنا بما قام به فريق المركز من عمل وحدوي علمي رائد في عشرة بلدان عربية ببحث ميداني مثل أول خريطة اجتماعية سياسية ونفسية للواقع العربي في مرحلة مهمة من التاريخ العربي المعاصر بشمول وموضوعية غير مسبقة. كان ذلك أول مشروع علمي عربي حقق التكامل بين مفاهيم القياس الكمي وأدواته، ووظف علوم الإحصاء والحاسب الآلي وتحليل البيانات للتعرف إلى مفاهيم وقيم سائدة في الرأي العام. وقد كشفت نتائج ذلك المسح عن قوة اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة والقضايا القومية الجامعة. لقد عزز ذلك العمل الرائد قناعة أساسية، وهي أن المسائل العربية المتعلقة بكل شعوب المنطقة لم تكن حكراً على المثقفين والسياسيين أو النخب، بل إنها تجد قوتها على المستوى الشعبي،

(٢) من أهم المراكز العربية: الشبكة العربية لاستطلاعات الرأي العام، <<http://www.anpop.org>>; مركز استطلاع الرأي العام (مركز المعلومات واتخاذ القرار - مصر)، <<http://www.pollcenter.gov>>; مركز الأهرام، <<http://www.ahramdigital.org>>; مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية)، <<http://www.c.s.s-jordan.org>>; مركز الاستطلاع والقياس للدراسات، <<http://www.cpmo.com.sa>>; مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي (الأردن)، <<http://www.kwcpolls.net>>; مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام (السعودية)، <<http://www.asbar.com>>; مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن)، <<http://www.mesc.com.jo>>; المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي، <<http://www.pcpo.org>>; والمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، <<http://baseera.com>>.

كما كشفت عن ترابط العناصر العقلانية والوجدانية والسلوكية في اتجاهات الرأي العام العربي نحوها<sup>(٣)</sup>.

**لا يمكن لأي حديث عن الديمقراطية عربياً إلا أن ينطلق من الإشارة إلى أن التجربة العربية - الإسلامية في المجال السياسي قبل الاحتكاك أو الاصطدام بالغرب [...] قد اتسمت بأفق وممارسة سياسية تختلف نمطياً عن الليبرالية الغربية.**

ويبدو أن الظروف لم تسمح لمركز دراسات الوحدة العربية بإجراء مسح مماثلة بعد ذلك، سواء لأغراض المقارنة بين الاتجاهات أو للتعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو قضايا ومسائل أخرى وقياسها، وفي مقدمها الديمقراطية. ومع ما تمثله مسألة نظام الحكم من أهمية في صلتها بما ينتشر من مفاهيم أو اتجاهات ومعتقدات وقيم بين أوساط المواطنين، فقد ظلت هذه الموضوعات خارج اهتمامات أجنات البحث العلمي العربي إلى أن قدر مجدداً لمركز دراسات الوحدة العربية أن يجري مسحاً لاتجاهات الرأي العام العربي حولها في عام ٢٠١٠، وذلك تواصلًا لجهده وانشغالاته الفكرية والعلمية المتصلة بالمستقبل العربي.

## أولاً: استشراف المستقبل العربي ومركزية الديمقراطية

لا يمكن هنا إلا الإشارة إلى المكانة المحورية والدور التأسيسي المهم الذي أداه مشروع استشراف المستقبل العربي الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية، وشارك فيه العلماء والمفكرون العرب من مختلف الساحات العربية، ومن دائرة واسعة من التخصصات العلمية. كان المشروع جهداً رائداً، وكان أول عمل عربي في نوعه يحدد السياقات المختلفة التي يعيشها ويتأثر بها الوطن العربي، كما يوضحه بين السياقات الإقليمية والكونية المتنوعة، بينما يستشرف أوضاعه ومستقبلاته باستخدام رائد لأساليب النمذجة والسيناريوهات التي فتحت بعدها أبواب الدراسات المستقبلية العربية، وجعلت التفكير بالمستقبل يتغلب على ما كان يلزم الفكر العربي من نزعة ماضوية<sup>(٤)</sup>.

(٣) سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(٤) يحمل هذا المشروع عنوان «استشراف مستقبل الوطن العربي»، ويشمل أربعة محاور: «العرب والعالم»، «التنمية الاقتصادية العربية»، «المجتمع والدولة»، و«النمذجة المنهجية الشاملة للتفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقومية والعربية الجامعة والإقليمية والدولية».

انظر: خير الدين حسيب، المشرف ورئيس الفريق [وآخرون]، مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

كان من أهم المقتضيات الرئيسية للمشروع الرائد أن تتم دراسة وتحليل جملة من القضايا والتحديات التي لا يمكن من دون تناولها التوصل إلى فهم للواقع أو إمكانية النظر إلى المستقبل بكل مكوناته ومحدداته ومآلاته<sup>(٥)</sup>.

من بين تلك المسائل المحورية، برزت الديمقراطية ومكانتها في الفكر والوعي العربيين، إضافة إلى أهمية تحليل مكانتها والتعرّف إلى الواقع المباشر والمعيش لممارستها وتحدياتها أيضاً. لذلك قام المركز بإجراء ونشر دراسات وأعمال متعددة، ونظم مؤتمرات وندوات مفصلة على طريق تطوير مقاربات عربية للتحديات التي تواجه العرب، عوضاً من مواصلة الاتكال على أطروحات غربية أو استشراقية، أقل ما يمكن أن توصف به أنها غير موضوعية، ولا تنطلق من فهم مباشر للواقع العربي، ولا تضع في اعتبارها آلام العرب وآمالهم<sup>(٦)</sup>.

لا يمكن لأي حديث عن الديمقراطية عربياً إلا أن ينطلق من الإشارة إلى أن التجربة العربية - الإسلامية في المجال السياسي قبل الاحتكاك أو الاصطدام بالغرب في العصر الحديث عقب حملة نابليون على مصر، قد اتسمت بأفق وممارسة سياسية تختلف نمطياً عن الليبرالية الغربية، وما تشتمل عليه من أشكال وممارسات ديمقراطية. ومع أن الكثير من المفكرين العرب والمسلمين، وبخاصة المعبرون عن الاتجاهات الإصلاحية منذ عصر النهضة العربية، قد حاججوا بأن في التجربة العربية - الإسلامية ما يكفي من المضامين ليؤكد ترسخ قيم الديمقراطية التي قدمت الشورى كرديف نظري وعملي لها، فإن الفكر العربي قد اكتشف المثل والمؤسسات الديمقراطية الليبرالية بعد مواجهته المباشرة مع الغرب منذ القرن التاسع عشر.

لقد قادت تلك المواجهة الفكرية إلى إثارة أسئلة جذرية عبّرت عن حيرة الفكر العربي في سعيه الذي لا يزال متواصلاً لتحديد كيف تقدم الغرب، ولماذا انحدر العرب (أو الشرق) وتخلّفوا عن ركب الحضارة المعاصرة، ناهيك بتدني مساهمتهم في إنتاجها. لقد عبّرت الحركات الاستقلالية العربية عن مطلب الديمقراطية من خلال مطالبتها وكفاحها من أجل إقامة الدولة الوطنية المستقلة عن الاستعمار، والدعوة إلى الحكم الدستوري الديمقراطي المستند إلى البعد الوطني للحريات والحقوق. لذلك نجد الأدبيات السياسية للحركات العربية الاستقلالية الوطنية أثناء انغماسها في النضال في مواجهة الاستعمار الأوروبي تؤكد تماماً حرية الوطن والشعب، بل تدعو في عدة أقطار إلى حرية تكوين الأحزاب والنقابات، وتنادي

(٥) مايكل هيدسون [وآخرون]، العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة، تحرير هشام شرابي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٦) من أبرز تلك الندوات، انظر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)؛ ندوة «استشراف مستقبل الوطن العربي»، تونس، ١٧ - ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، وندوة المشروع النهضوي العربي وغيرها.. انظر موقع مركز دراسات الوحدة العربية، <<http://www.caus.org.lb>>.

بحرية الصحافة والرأي ضمن الدعوة إلى إقرار كافة الحقوق الإنسانية والسياسية المعروفة حينها<sup>(٧)</sup>.

في هذا السياق، جاءت دراسات متعددة عن الديمقراطية التي انطلقت منذ أن عقد المركز الندوة «التاريخية» عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، وهي الندوة التي سجّلت، رغم عدم إتاحة عقدها في أية عاصمة عربية بل في ليماسول في قبرص، علامةً فارقة على طريق الفكر العربي وتحرره من قيود مختلفة، وانطلاقه للتفكير بسعة أفق في ما وصفته المدارس الغربية والاستشراقية بالاستثناء العربي في مجال الديمقراطية لأسباب أنثروبولوجية وثقافية وتعليقات اكتست في بعض الأحوال طابعاً عنصرياً بأن العقل العربي عصيّ على الحداثة. أطلقت تلك الندوة التفكير العربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما وفرت الأرضية المناسبة لإطلاق مبادرات مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية عربية، لعل في مقدمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ثم الجمعيات العلمية المهنية العربية التي اجتمعت على رؤية عربية للتحديات لا تنفصل عن فهم وتقدير المحدّات القطرية، ولكنها تضعها ضمن سياقاتها العربية الأعم<sup>(٨)</sup>.

## ثانياً: الفكر العربي والديمقراطية

لقد أنتج الفكر العربي المعاصر أعمالاً كثيرة ومساهمات فكرية ونظرية سدّت ما كان يعانيه من فجوات وعجز في ما يتعلق بالديمقراطية التي أصبحت اليوم قيمة ومثالاً يجمع عليه المفكّرون العرب مهما كانت توجهاتهم السياسية والفكرية، ولا يجرؤ المعادون لها على المجاهرة بذلك صراحة في مواجهة الرأي العام. ساهمت تلك الأعمال العربية، وكثير منها تم بين ظهرائي مركز دراسات الوحدة العربية، وأضافت منشوراته إلى المكتبة العربية، في ولادة فكر عربي ديمقراطي جديد، ورؤية عربية استوعبت القيم الإنسانية في الديمقراطية بشموليتها لحقوق الإنسان المختلفة. كما أدت تلك المساهمات دوراً حاسماً في تعبئة الوعي العربي بطاقات فكرية وحركية ديمقراطية في مواجهة الدكتاتورية والاستبداد، الذي مثلته نظم الحكم العربية على مختلف مسمياتها وأشكالها، والفجوة الهائلة التي فصلتها عن الفكر الديمقراطي، وعن الجماهير، على كل المستويات. كان هذا يجري في وقت كانت فيه بعض المناقشات تكرر مضامين وأحكام أدبيات ونظريات ومقاربات التحديث والتنمية حول المعوقات الثقافية والأنثروبولوجية للحداثة السياسية، وأسباب «الاستثناء العربي» في مرحلة التوسع الديمقراطي، وبخاصة أن العالم شهد ثلاث موجات ديمقراطية، بينما ظلّ الوطن العربي استثناءً عصياً وغرقت

(٧) انظر مناقشة متعددة المقاربات والمستويات في: محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية: ٢٦. قضايا الفكر العربي؛ ٢، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

(٨) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية.

أقطاره تحت نير الدكتاتورية، وهي الأوضاع التي خصّتها إسهامات المفكرين العرب بالدراسة ضمن تحليلها للعلاقة بين المجتمع والدولة<sup>(٩)</sup>.

ذلك الجدل كان نتاجاً وأسيراً في الوقت ذاته للسياقات المختلفة التي نشأ وتطور فيها، مثلما تأثر بالتطورات السياسية والاقتصادية التي مر بها الوطن العربي في علاقته بتاريخه وثقافته وتراثه من ناحية، وعلاقته بالخارج من ناحية أخرى، وهو ما عكسته البنى والهيكل السائدة خلال نحو قرنين من الزمان. مع ذلك، فليس مناسباً القول إن الديمقراطية على المستوى العربي ظلت شيئاً هلامياً يستعصي على الإحاطة به، ويلفه الغموض، ولا تحدده معالم وصفات. لقد أنجز الفكر العربي المعاصر مراجعة تاريخية بجميع المقاييس والاعتبارات، وهو اليوم يتضمن ويتوفر على تصور وفهم للديمقراطية يعكس عمقاً ورؤية تتجاوز ما كان قد اتسم به من تردد أو تعلق بالماضي أو بارتباك في ترتيب الأولويات، وهو ما يعكسه ويعبّر عنه المشروع النهضوي العربي وعناصره المعبرة عن قوة ورسوخ الديمقراطية في الفكر العربي<sup>(١٠)</sup>.

## ما يمكن وصفه بالإجماع الفكري العربي حول الديمقراطية [...] ظلّ غير كافٍ لدحض الأطروحات والمقاربات الاستشراقية أو الغربية التي أُمعنّت في وصف الاستثناء العربي والاستعصاء العربي على الديمقراطية.

لقد بدأ الفكر والوعي العربي يكتشف أن هناك معايير ومبادئ ومؤسسات وآليات تستند إليها الديمقراطية في العمل والواقع. أخذت النظرة إلى الديمقراطية كترجمة مناسبة لقيم الحرية والمساواة والتسامح والعدالة والاستيعاب وعدم الاستبعاد تتفوق على اعتبارها مجرد أداة تقنية أو إدارية، بل نظاماً شاملاً يستند إلى حل التناقضات والصراعات بين المصالح المتعارضة وتحقيق التوافق والتصالح بين كل القوى الاجتماعية بما يحقق المصلحة العامة التي لا بد من أن تجد لها تأسيساً في ثقافة المجتمع ككل. هكذا بدأنا نلمس وعياً وإماماً بالشروط الأساسية لقيام النظام الديمقراطي على حدّ مقبول من القواسم المشتركة التي تجعل من الجماعة البشرية

(٩) على سبيل المثال، انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ نزيه ناصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ غسان سلامة، **عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منسق الدراسة ومحرر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، وغسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(١٠) **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

مجتمعاً سياسياً مدنياً، ومن أعضائه مواطنين، وأخذ التعبير عن هذه القيم والمثل ينتشر بين النخب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الفضائية العابرة للحدود ليضع أسسه في وعي المواطن العادي أيضاً.

لذلك يمكن أن نجد في المشروع النهضوي العربي، وفي إنتاج مركز دراسات الوحدة العربية، وفي مساهمات عدد كبير من المفكرين العرب أصالة فكرية، وبخاصة في ما يتعلق بالديمقراطية وشروط النهضة، كما عبّرت عنها مثلاً تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ عام ٢٠٠٢ بوجه خاص. لذلك مثّلت هذه المساهمات إضافة نوعية على المستويين الموضوعي والفكري، وبخاصة لجهة الاهتمام والتركيز على مسألة الديمقراطية، والتنظير لها كهدف أساسي لأي مشروع نهوض عربي. فللمرة الأولى يقدم الفكر العربي بكل تياراته ومدارسه الأيديولوجية والسياسية، وبكل المقاربات العلمية، تصوراً وفهماً متكاملين للديمقراطية يسدّان فجوة الفقر والتنظير بشكل مناسب، سيظلّان لزمان التعبير الأوضح عن مدى قوة وثبات الاتجاهات الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر.

إلا أن ما يمكن وصفه بالإجماع الفكري العربي حول الديمقراطية، مفهوماً وممارسة، وأوليتها كهدف نهضوي، ظلّ غير كافٍ لدحض الأطروحات والمقاربات الاستشراقية أو الغربية التي أمنت في وصف الاستثناء العربي والاستعصاء العربي على الديمقراطية<sup>(١١)</sup>. فالعمل الفكري على أهميته ودوره الوظيفي البارز في تجاوز نواقص التنظير والتأصيل، ظلّ محتاجاً إلى عدد من الدراسات الإمبريقية والحقائق التي يجري استخلاصها من ميدان الحياة العملية، بما يسمح بالتعرّف إلى الاتجاهات والقيم في مستواها الشعبي، ومدى توافر أي قدر من الحياة لتلك المفاهيم أو القيم بمستوى يعزز التحولات والقول بوجودها. ذلك بأن القول بسيادة أو شعبية وانتشار قيم أو أهداف (كالوحدة والتكامل العربي أو الديمقراطية) تطلّ مفتقرة إلى ما يسندها، ويعزّز من جدارتها، ما لم تثبت الدراسات الميدانية أن لهذه المفاهيم أو الأهداف، بلغة المناطق «ما صدقاً في الواقع»، وفي مكوّنات الثقافة والوعي في مستوياته الشعبية، ولكي يتسنّى القول إن ما ينتجه الفكر يجد له صدقاً بين العامة، ولا يظلّ منفصلاً في أبراجه العاجية.

من هنا كان من الضرورة أن يستكمل المركز عمله الفكري والعلمي بإنجاز دراسات ميدانية تستكشف مكامن ومراكز ومظاهر الفكرة الديمقراطية على المستوى الشعبي، وفي الثقافة العربية، كما يمكن أن تعبّر عنها اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية. وكانت التقاليد التي أرساها ويحرص عليها المركز، قد أملت اتباع منهجية إمبريقية من خلال المسح الاجتماعي للاتجاهات السائدة، فجرى تنفيذ مسح في عدد من الأقطار العربية، وبعيّن مناسبة وفقاً

(١١) من بين الدراسات العربية المميزة التي تصدّت للعجز الديمقراطي العربي، انظر: امحمد مالكي [وآخرون]، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

للاعتبارات العلمية المؤسسة في مجال بحوث واستطلاعات الرأي العام، وهو البحث الذي قام به المركز باتفاق مع المؤسسة العربية للديمقراطية، وتم تنفيذه بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في عام ٢٠١٠.

أجريت الدراسة المسحية لقياس اتجاهات الرأي العام في عدة أقطار عربية نحو الديمقراطية، وذلك من خلال إجراء استطلاعات رأي لعينات ممثلة لمجتمعات الأقطار العربية، إذ وصل حجم العينة إلى حوالي ١٢٠٠ مستجيب ومستجيبة. وقد تم اعتماد تصميم عينة متعددة المراحل لتكون نسبة الثقة في نتائج هذه الاستطلاعات ٩٥ بالمئة، مع هامش خطأ لا يتجاوز  $\pm 4$  بالمئة؛ أي تصميم عينة تمثل توجهات المجتمعات المدروسة. ونفذ هذا الاستطلاع في تسعة مجتمعات عربية هي: الجزائر، والمغرب، والأردن، وفلسطين (غزة والضفة الغربية)، ولبنان، والسعودية، واليمن، والسودان، ومصر. وكان تنفيذ هذا الاستطلاع على مرحلتين: الأولى خلال الفترة الأخيرة من عام ٢٠٠٩، وبداية عام ٢٠١٠، فيما كانت الثانية خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر، وتشيرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٠.

### ثالثاً: مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: الأهمية والمضامين

تأتي الأهمية التي تكتسبها بحوث واستطلاعات الرأي العام العربي، كونها تتيح عبر الدراسة الميدانية الإمبريقية فرصة التعرف إلى الاتجاهات نحو الديمقراطية، وتيسر التعبير عنها كمياً ضمن مؤشرات إحصائية تستخدم للتدليل على وجود أو ترسخ القيم والمفاهيم وقوتها. هكذا انطلق تفكير وعمل مركز دراسات الوحدة العربية نحو إنجاز هذا النوع من الدراسات والاهتمام بها على المستوى العربي، وتعزيز دور هذه الأدوات

إن المؤشرات التي يمكن قراءتها من نتائج المسح ترتبط موضوعياً بما تضمنه المشروع النهضوي العربي، وتؤكد أهميته الديمقراطية كمكوّن أساسي لآية نهضة مأمولة.

المنهجية في الكشف عمّا يمكن أن يكون معتملاً تحت السطح من اتجاهات أو قيم يعتنقها الرأي العام، وتعبّر أيضاً عن عمق التحولات الجارية، كما تعكس المقوّمات والانشغالات والآمال العربية المشتركة التي تتجاوز حدود الدول القطرية، وتحطم القيود التي تفرضها على المشاعر والوعي وتعبيراته لأسباب متعددة.

وبمراجعة لما أنتج باللغة العربية في هذا الشأن خلال العقود القليلة الماضية، يمكننا القول إن استطلاع اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية يمثل من دون مجاملة تطوراً عربياً غير مسبوق على المستويين المنهجي والموضوعي. ذلك العمل الميداني كان له ريادة حقيقية في طرق باب الدراسات الخاصة بالاتجاهات والقيم في مستواها الشعبي. إن في ما يوفره العمل



الإمبيرقي من مادة و«حقائق» ميدانية، يقدم للباحثين العرب ما يكفي من الدلائل والمؤشرات التي تؤكد وجود رأي عام أو مزاج عربي عابر للحدود القطرية من ناحية، كما سيادة قيم واتجاهات بين المواطنين العرب من ناحية أخرى، بما يدل على وحدتهم في المشاعر والاتجاهات، وبذلك تتحدّى كل المقولات التي تنبأت ودعت إلى موت العروبة، وإلى القبول بنظرية المجتمع العربي الفسيفسائي، بكل ما في هذا التوصيف من معانٍ سلبية هدامة.

إذا كان المسح قد اهتم بالاتجاهات العامة، فإن من شأن نتائجه أن تلفت الانتباه إلى الأهمية البالغة للدراسات التفصيلية. إن تفحص النتائج التي أسفر عنها مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، وما تؤكد دراسات ومسوح أخرى مشابهة، يميّز اللثام ويؤكد القناعة بأن هذا النوع من الدراسات الميدانية العلمية ينبغي أن تتسع دائرتها والاهتمام بإجرائها بشكل موضوعي. إن لهذه الدراسات أهميتها، حيث تقدم إلينا ما يسهم في تجاوز التشاؤم بين مفكرّي الوطن العربي، والذي يمكن تجاوزه فقط بالاقتراب من دراسات للواقع تسهم في رؤية المستقبل بنماذج تستكشف البدائل والافتاق، وتعبّر عن حقيقة الطاقات العربية الكامنة، والبحث في إطلاقها من عقالها لصنع المستقبل.

وعندما يتصل الأمر بالديمقراطية، فإن نتائج المسح ومؤشراته ذات أهمية ظاهرة، كونها تكشف بما لا يفسح مجالاً للمناقضة أن المفاهيم والقيم الديمقراطية التي أصبحت مكوناً رئيسياً في الفكر العربي، وجزءاً مهماً من المشروع النهضوي العربي، هي أيضاً ذات قبول وانتشار، بل ورسوخ، على مستوى الثقافة الشعبية، من خلال قوة الاتجاهات المعبرة عنها بين أفراد العينة التي شملت الأقطار العربية المختلفة. إن لذلك دلالات لا ينبغي تجاهلها، وبخاصة أن المسح أجري قبل شهور من اندلاع موجات التظاهرات والاحتجاجات في عدد من الأقطار العربية، وما نتج منها من ربيع عربي أسقط أعتى النظم الدكتاتورية في الوطن العربي. فلقد عبّرت الاتجاهات التي كشفت عنها نتائج المسح مدى تفهم المواطنين العرب للديمقراطية وحقوق الإنسان وتوقعهم إليها، وهو ما أصبح ظاهرة بحجم الثورة منذ اندلاعها في تونس في أواخر عام ٢٠١٠ لتسري رياحها عبر الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

لقد عكست نتائج الاستطلاع العديد من البيانات المهمة التي يمكن أن تكون أداة أساسية في أي نقاش حول الديمقراطية وعناصرها أو حول التحول الديمقراطي. لعل من أهم هذه النتائج أن أكثرية المواطنين العرب قادرون على تقديم تعريف لمفهوم الديمقراطية ذي مضمون ومحتوى، حيث إن ٩٠ بالمئة فأكثر من المستجيبين كانوا قادرين على تقديم تعريف ذي محتوى للديمقراطية، بينما كانت نسبة الذين أفادوا بأنهم غير قادرين على تقديم تعريف للديمقراطية قليلة لم تتجاوز في أعلاها ١٠ بالمئة، كما هي الحال في المغرب، في حين كانت ٨ بالمئة في كل من اليمن، والسودان، ومصر، و٤ بالمئة في كل من السعودية، والأردن، ولبنان، وفلسطين. كما أن نسبة لا تتجاوز ٢ بالمئة من المستجيبين قدمت تعريفات ليست ذات دلالة أو أنها كانت غامضة وغير واضحة. كانت أكثرية المواطنين في العينة المستطلعة تركّز على تعريفات في إطار الثلاثية المعتمدة على حرية الرأي والحريات السياسية والمدنية وتطبيق مبدأ المواطنة. أما في ما يتعلق

بتعريفات المستجيبين للديمقراطية المشتقة من شكل النظام السياسي، فأفاد ١٢ - ٣٠ بالمئة من المستجيبين في الأقطار المستطلعة أن تعريف الديمقراطية يركز على تعريفات مثل تداول السلطة، وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه، أو فصل السلطات وتوازنها في إطار من المساواة والرقابة، ووجود حياة نيابية من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

إضافة إلى تعريف الديمقراطية على أساس حرية الرأي والتعبير والحريات السياسية والمدنية وضمان حقوق المواطن من ناحية، أو تعريفها على أساس طبيعة الأنظمة السياسية المعتمدة على إرادة الشعوب ومشاركتها في الحكم من ناحية أخرى، فقد أظهرت النتائج أنه يتوافر لدى المواطنين العرب تعريفات متعددة للديمقراطية، وإن كانت بنسب أقل، معتمدة على أساس سوسيولوجي واقتصادي، مثل: العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الظروف الاقتصادية. وتمثل هذه التعريفات من ناحية عدد الإجابات المرتبة الثالثة في تعريف المواطن العربي للديمقراطية. كما تضمنت إجابات المستجيبين محوراً رابعاً لتعريف الديمقراطية (وهو الأقل من ناحية عدد الإجابات) يعتمد على أن الديمقراطية هي تحقيق الأمان والاستقرار. إن المؤشرات التي يمكن قراءتها من نتائج المسح ترتبط موضوعياً بما تضمنه المشروع النهضوي العربي، وتؤكد أهمية الديمقراطية كمكوّن أساسي لأية نهضة مأمولة، ليست كمجرد طوبى فكرية، بل لأنها تعبّر عن التوق إليها والرغبة في تحقيقها على المستوى الشعبي بكل وضوح وقوة ظاهرة.

وتبرز الأهمية أيضاً في كونها تتيح مجالاً أرحب لتحليل نتائج المسح ومقارنتها بنتائج مسوحات ودراسات مماثلة جرت في أوقات مختلفة، بما يحدد درجة الوثوقية والثبات في الاتجاهات، ويسمح بالتعميم. إن نتائج المسوح الإمبريقية هي التي تعطي مصداقية ودعمًا للأطروحات المتعلقة بالديمقراطية في الثقافة العربية ضمن سياق تاريخي وفكري، بينما يجري تحليل الاتجاهات نحو القيم والمثل الديمقراطية ضمن السياق الذي نمت وتطورت فيه مقاربة الفكر العربي المعاصر للديمقراطية. ذلك يبدو جلياً من خلال التعرّف إلى النتائج وتحليلها أو موضعيتها ضمن سياقاتها الكيفية، حيث تبرز بوضوح درجة ونطاق وقوة معرفة المواطن العربي لما تعنيه الديمقراطية، وذلك من خلال عدة مؤشرات هي: أولاً مفهوم الديمقراطية كما يُعرّفه المواطن، وثانياً اتجاهات الرأي العام نحو أهمية مجموعة من الحريات الأساسية والمدنية والسياسية لإرساء الديمقراطية، وثالثاً اتجاهات الرأي العام نحو مجموعة من حقوق المواطنة.

#### رابعاً: حال الديمقراطية عربياً... مقدّمات الاحتجاج والثورة

إن وصف وتحليل السياقات العربية التي تم إجراء المسح في ظلها، يقدم إلينا فهماً للدلالات التي تكتسبها قوة الاتجاهات الديمقراطية في الرأي العام العربي. لذلك، فإن قوة تلك الاتجاهات قبل اندلاع الاحتجاجات التي تحوّلت إلى ثورات الربيع العربي تعطي مؤشرات واضحة على أن الأوضاع العربية في عام ٢٠١٠ على صعيد علاقة الدولة بمواطنيها والحريات والحقوق وحالة التحوّل لدى السلطات الحاكمة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية على المجتمع، لم تكن لتحول دون

انتشار المفاهيم والقيم الديمقراطية والتوق إلى نظم حكم ديمقراطية. إن هذا يتصل بما تكشف عنه العديد من الدراسات من أن تكريس السلطوية والشمولية في السياسة العربية، لا يحول في الواقع دون الديمقراطية، بل إنه يساعد على الانتشار الواسع لتأييد الديمقراطية والمطالبة بها على المستوى الشعبي. هذا ما أكدته نحو عشرين من بحوث أجريت لاستطلاع الرأي العام العربي في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، وشملت تسع دول عربية مختلفة، كما أكدته نتائج المسح العالمي الدوري المعروف عن القيم العالمية (World Values Survey)<sup>(١٢)</sup>. إن هذه الفرضية كانت واضحة أيضاً في نتائج المسح الذي نفذته المؤشر العربي (Arab Barometer) في عام ٢٠٠٦، الذي استند إلى مقابلات وجاهية مع مفردات عينات تمثيلية في المغرب والجزائر وفلسطين والأردن والكويت<sup>(١٣)</sup>.

**إن تكريس السلطوية والشمولية في السياسة العربية، لا يحول في الواقع دون الديمقراطية، بل إنه يساعد على الانتشار الواسع لتأييد الديمقراطية والمطالبة بها على المستوى الشعبي.**

ومثلما تستخلص دراسة نشرت في المجلة الأكاديمية المعروفة (*Journal of Democracy*) في أوائل عام ٢٠٠٨، فإن الافتقار إلى الديمقراطية في الوطن العربي يجعل المواطنين يرغبون في وجود نظام ديمقراطي بديل من النظم الدكتاتورية الحاكمة<sup>(١٤)</sup>. مصداقاً لذلك، فقد أظهرت نتائج المسح أن أكثرية الرأي العام تشعر بتدني مستوى ضمان الحريات السياسية والمدنية، بل إن درجة ضمان الحريات المتضمنة لنشاطات معارضة

للحكومات (مقاضة الحكومة، نشاطات أحزاب المعارضة) هو أقل من مستوى ضمان حريات سياسية ومدنية أخرى، مثل تأسيس منظمات مجتمع مدني أو الانتخاب. وتنعكس النتائج أن الرأي العام في مصر واليمن وفلسطين هو الذي عبّر أكثر من غيره في البلدان الأخرى بأن الحريات السياسية والمدنية هي حريات غير مضمونة. وتجدر الملاحظة أن تقييم ضمان الحريات السياسية وحريات التعبير تعكس أن تقييم الرأي العام لمدى ممارسة هذه الحريات، وهي المهمة لإرساء الديمقراطية، ما زالت غير مضمونة بشكل مطلق. كما بيّنت النتائج تقييماً

(١٢) يمكن الاطلاع على نتائج المسوح حتى عام ٢٠٠٨، في: <http://www.worldvaluesurvey.com/wvs/wvsdata.jsp>.

(١٣) تم تأسيس الباروميتر العربي عام ٢٠٠٥ بالتعاون بين باحثين وعلماء من الوطن العربي والولايات المتحدة، حيث تعاونت جامعة ميشيغان وجامعة برنستون في الولايات المتحدة مع جامعات ومراكز بحث في الأردن وفلسطين والمغرب والكويت لتصميم باروميتر أو مقياس الديمقراطية العربي. وفي عام ٢٠١٠ قامت شراكة بين الباروميتر العربي ومبادرة الإصلاح العربي، وذلك بهدف توسيع نشاط الباروميتر وتغطيته ليشمل بلداناً عربية أخرى، وذلك استناداً إلى البحوث المسحية التي كانت المبادرة تقوم بإجرائها في الوطن العربي. انظر: «مبادرة الإصلاح العربي»، الباروميتر العربي، <http://www.arabbarometer.org/?q=ar>.

(١٤) Amaney Jamal and Mark Tessler, «The Democracy Barometers: Attitudes in the Arab World», *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 1 (January 2008), <<http://www.arabbarometer.org/sites/default/files/files/democbarometers.pdf>>.

سلبياً للمجالس التمثيلية، سواء على صعيد صناعة السياسات العامة أو على صعيد التواصل مع المواطنين. إن ذلك يعكس أن الاتجاه العام عند مواطني العينة المستطلعة نحو المجالس التمثيلية هو اتجاه سلبي، يؤشر إلى أن هذه المجالس لا تقوم بالدور المنوط بها دستورياً؛ فهي فقدت القيمة المرجوة منها في هيكل النظام السياسي، وفي تمثيلها للمواطنين والنيابة عنهم بالمشاركة في الحكم.

وتشير النتائج إلى أن المشاركة في الانتخابات النيابية في كل من: مصر، والجزائر، والمغرب؛ والانتخابات البلدية في السعودية، هي مشاركة ضعيفة، إذ لم تشارك الأكثرية في تلك الدول في الانتخابات. لذا فإنه إضافة إلى أن هناك نسبة معتبرة تمثل ما بين خمس وثلاث أولئك الذين لم ينتخبوا عزوا عدم مشاركتهم إلى الانشغال في قضايا شخصية، فإن هذا يمثل الانطباع بعدم أهمية الانتخابات من الناحية الجوهرية. إن حقيقة كون تلك المجالس لا تقوم بدورها التمثيلي يتكرّس من خلال توافق ٤٠ - ٧٠ بالمئة من المستجيبين على أن الانتخابات التي جرت قبل تنفيذ هذا الاستطلاع كانت انتخابات غير نزيهة. إن سيادة الانطباع، الذي يكتسب منزلة حقيقية، بأن إجراء انتخابات غير نزيهة أو مزوّرة يصبح بحد ذاته عاملاً مهماً ومفسراً لتدني مشاركة المواطنين في الانتخابات، وسيادة الشعور بأن لا جدوى من الانتخابات. وبذلك يصبح تفضيل الانشغال بالأمر الشخصية على الذهاب إلى صندوق الاقتراع عاملاً مفهوماً ومقبولاً.

هكذا، فإن نتائج الدراسة تتصل بالأسباب الكامنة وراء ثورات الربيع العربي بشكل واضح وقوي الدلالة. إن النتائج تكشف عما يمكن وصفه بالعوامل التي كانت كامنة وتعمل في المستويات المختلفة تجاه حالة القصور الديمقراطي الذي كان سائداً قبل الربيع العربي. لذا، فإن عملية تحليل اتجاهات الرأي العام العربي نحو النظم الحاكمة ومؤسسات الحكم والدولة، بمختلف تمثلاتها وممارساتها، تعزز الفكرة الجوهرية التي يمكن استخلاصها واعتبارها سنداً للمسح ذاته، ومسوّغاً لإجرائه، فالرأي العام العربي كان عام ٢٠١٠ قد فقد الصلة تماماً بمؤسسات الحكم القائمة، وأصدر حكمه القاطع والنهائي بشأنها، وحدد طبيعتها الدكتاتورية وانفصالها التام عنه، وهو ما مهد للثورة.

### خامساً: معوقات الانتقال والتحول الديمقراطي والمستقبل

تنطلق العديد من المقاربات التي تناولت العجز الديمقراطي العربي من الربط شبه الميكانيكي بين انعدام الديمقراطية وتدني مؤشرات ودور العوامل الخارجية. ومع أن الدراسات الحديثة قد أولت تلك العوامل أهمية خاصة على مستوى بنية النظام العالمي، تجاوزت المقاربات والتحليلات التي كانت ترى في الاستعمار والمؤامرات الخارجية أو التدخل الأجنبي فقط، كما يرى الكثير من التحليلات العربية، الأسباب الكامنة وراء الدكتاتورية والتسلطية العربية، إضافة إلى ما تلاقيه الحكومات العربية من دعم خارجي طالما ظلت أمينة على المصالح الغربية، فإن هناك حاجة إلى التعرف إلى ما قد تعرّض له الرأي العام العربي من مؤثرات مختلفة أدت إلى تشكيل وعيه ومقاربتة واتجاهاته نحو دور العوامل الداخلية والخارجية في تفسير الحالة العربية

والعجز الديمقراطي مقابل التسلطية والدكتاتورية<sup>(١٥)</sup>. عليه، فقد تم سؤال المستجيبين عن دور ١٨ عاملاً في الحيلولة دون التحول إلى الديمقراطية، منها عوامل خارجية؛ أي مرتبطة بالوضع الإقليمي، وبعضها عوامل داخلية ذات ارتباط بالوضع السياسي الداخلي، وطبيعة الأنظمة السياسية في تلك الأقطار، وعوامل داخلية ذات طبيعة ثقافية واجتماعية.

لذلك، فإن نتائج المسح وتحليل المؤشرات المعبرة عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو ما يراه معيقات للديمقراطية وعمليات الديمقراطية من انتقال أو تحول ديمقراطي في الوطن العربي تستحق الاهتمام. ومن المهم الإشارة إلى اختلاف اتجاهات الرأي العام في بلدان المشرق عن بلدان المغرب في أثر العوامل الخارجية في اعتبارها معيقات للتحول الديمقراطي، ففي حين يعطي مستجيبو بلدان المشرق أثراً أكبر لاحتلال العراق وتداعياته، فإن هذا العامل أقل تأثيراً في بلدان المغرب. وينطبق هذا الأمر على أثر استمرار الصراع العربي-الإسرائيلي هناك كعامل معيق للتحول الديمقراطي وعدم الاستقرار الإقليمي بوصفه عاملاً آخر، ومع ذلك فإن هناك

تقارباً في توافق المستجيبين في البلدان كافة على أن عدم رغبة الولايات المتحدة بوجود ديمقراطية في بلدانهم عامل معيق للتحول الديمقراطي. وفي حين أن مستجيبى الأردن، ولبنان، وفلسطين، والسعودية، ومصر، والمغرب، يعطون وزناً حقيقياً لعامل عدم وجود أنظمة ديمقراطية مجاورة بوصفه عاملاً معيقاً للمسيرة الديمقراطية، فإن مستجيبى السودان، واليمن، والجزائر لا يعطون المستوى نفسه من الأهمية لهذا العامل.

**الرأي العام العربي كان عام ٢٠١٠ قد فقد الصلة تماماً بمؤسسات الحكم القائمة، وأصدر حكمه القاطع والنهائي بشأنها، وحدد طبيعتها الدكتاتورية وانفصالها التام عنه، وهو ما مهد للثورة.**

إن مجرد القيام بوصف النتائج والمؤشرات الكمية، ناهيك بتحليلها الكيفي، يبيّن إلى أي مدى تنتشر الاتجاهات التي تقيم علاقة ليست سببية بالضرورة بين العجز والتخلف الديمقراطي والعوامل الخارجية، رغم عدم الاكتفاء بها وحدها عاملاً مفسراً، بل نجد مؤشرات تعطي أهمية

(١٥) احتلّت مسألة الثقافة العربية والإسلام والديمقراطية اهتمام عدد كبير من الدراسات الغربية، من أمثلتها: Ibrahim El-Badawi and Samir Makdisi, eds., *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (London: Routledge Studies in Middle Eastern Politics, 2010); Nicola Pratt, *Democracy and Authoritarianism in the Arab World* (New York: Lynne Rienner Publishers, 2006); Larry Diamond, Mark Plattner and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2003); Moataz A. Fattah, *Democratic Values in the Muslim World* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006); Muqtedar Khan, ed., *Islamic Democratic Discourse: Theories, Debates and Philosophical Perspectives* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2006); Marina Ottaway and Julia Choucair-Vizoso, eds., *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment, 2007); Larbi Sadiki, *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 2009), and Oliver Schlumberger, ed., *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

للعوامل الداخلية. إن ما يمكن استخلاصه والركون إليه هو أن التجربة السياسية العربية المعاصرة، وترسخ الدكتاتورية والتسلطية في الأقطار العربية، تقف تماماً وراء ما كشفتها المؤشرات، ويمكن أن يفسر لنا كيف يفهم الرأي العام العربي المعوقات، ولماذا يراها مرتبطة وناجمة عن العوامل الداخلية؟ إن ذلك يبدو أكثر دلالة أيضاً من خلال تناول وتحليل السياقات الخاصة بأقطار الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا، بشكل خاص، قبل اندلاع الاحتجاجات والثورات وإسقاط النظام، وكيف كانت الهتافات والرايات في ساحات الاحتجاج تنادي بالحرية والديمقراطية والكرامة. كما أن هذه الاتجاهات عبرت أيضاً عن قوة وثبات عقب الربيع العربي استناداً إلى ما بيّنته نتائج مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية التي جرى تنفيذها من قبل مؤسسات مختلفة خلال الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، و٢٠١٣<sup>(١٦)</sup>.

**إن استمرار ورسوخ الدكتاتورية يمكن تفسيره ببنى وهياكل السيطرة والتوجيه التي قامت عليها وأنتجتها مجدداً النظم الدكتاتورية ذاتها، إضافة إلى الدعم الخارجي للطبقات الحاكمة وتحالفاتها المصلحية.**

إن أكثرية المستجيبين متوافقة على أن غياب القوانين التي تحمي الممارسة السياسية هي عامل معيق للتحوّل الديمقراطي. وتتوافق نسب كبيرة تراوح بين ٦٦ بالمئة و ٩١ بالمئة على أن انتشار الفساد المالي والإداري في هياكل بلدانهم هو من العوامل المعيقة للمسيرة الديمقراطية في بلدانهم. كما أن الرأي العام العربي، وإن تباين بين دولة وأخرى، متوافق على عدم رغبة أصحاب المصالح السياسية في وجود ديمقراطية في بلدانهم (٦٣ - ٨١ بالمئة)، وعدم رغبة أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى بوجود ديمقراطية (٦٠ - ٨٢ بالمئة)، هي عوامل معيقة للتحوّل الديمقراطي.

إن أية مقارنة بين نتائج مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية الذي أجراه مركز دراسات الوحدة العربية في عام ٢٠١٠ والمسوح المماثلة، تعزز قوة الاتجاهات ذات البعد المفاهيمي والمعرفي المتعلق بالديمقراطية. كما أن النتائج المقارنة تؤكد أن هناك ثباتاً ظاهراً يمكن قياسه لما كشف عنه مسح مركز دراسات الوحدة العربية من قدرة للمواطن العربي على تحديد المكونات الأساسية للديمقراطية كنظام وأسلوب للحكم، وهي المكونات التي تتفق عموماً مع الفهم العالمي السائد للديمقراطية، نظرية وممارسة تقريباً. إن ذلك إشارة إلى انتشار قيم واتجاهات ومفاهيم الديمقراطية في الفكر والثقافة العربية، بما في ذلك في المستويات الشعبية

(١٦) قارن بنتائج مشروع قياس الرأي العام العربي (المؤشر العربي ٢٠١١) الذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام ٢٠١١، في: «مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آذار/مارس ٢٠١١)، <<http://www.dohainstitute.org/file/Get/7df1a2d9-d6e5-48e1-8185-726fd1feaa8a>>، و«نتائج ذات المسح (٢٠١٢ - ٢٠١٣)»، <<http://www.calameo.com/read/01231435800e09bf48cf>>.

للرأي العام بشكل عابر للحدود القطرية، بما يؤكد الظواهر وقوتها على المستوى العربي العام، ودلالات ذلك المختلفة على الحاضر والمستقبل.

إن ما كشفت عنه دراسة وتحليل نتائج مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية يرتبط بالجدل بشأن الديمقراطية وسبل تحقيقها عملياً، بعد أن قامت الجماهير العربية بدورها التاريخي في المعادلة، وبيّنت مدى التزامها بالديمقراطية ونضالها من أجلها على كل المستويات، بل أنجزت أهم خطوات الثورة في سبيلها. ورغم ما يمكن ملاحظته اليوم في مسيرة الديمقراطية ودلالات ما يجري في أقطار الربيع العربي من إرباك وتوتر، بل واحتراب ظاهر وسعي لبعض القوى السياسية إلى اختطاف الثورة وحصر الديمقراطية في ما أنتجه صندوق الانتخابات، فإن نتائج المسوح المختلفة عن الاتجاهات الديمقراطية في الرأي العام في الوطن العربي تبذل القلق وتعزز الأمل في مستقبل ديمقراطي حقيقي. ففوة الاتجاهات الديمقراطية قبل الربيع العربي، وثباتها عبر الربيع العربي وعقبه، دليل حياة، وهو سيكون حاسماً في إنجاز الأمل الديمقراطي ومواصلة مسيرة النهوض.

ولعل النتيجة المهمة التي يمكن استخلاصها من بحوث واستطلاعات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، هي أن هناك قناعة راسخة بالديمقراطية كنظام حكم لازم وملأئم ومطلوب التحقق في مواجهة الدكتاتورية والتسلط القائم. إن لذلك صلة قوية أيضاً بمدى انتشار هذه القناعة أو القيمة والاتجاه مناقضة لما شاع في الدراسات الغربية وبعض الدراسات العربية المكررة لها من أن الثقافة العربية والبنية الاجتماعية العربية معاكسة للديمقراطية ومناقضة لقيمتها ومبادئها. لذلك، فإن وجود الدكتاتورية ورسوخها عربياً، لا يفسر بمعيارية تلصق العجز بالثقافة العربية والدين الإسلامي، بل إن استمرار ورسوخ الدكتاتورية يمكن تفسيره ببنى وهياكل السيطرة والتوجيه التي قامت عليها وأنتجت مجدداً النظم الدكتاتورية ذاتها، إضافة إلى الدعم الخارجي للطبقات الحاكمة وتحالفاتها المصلحية أيضاً. فالمواطن العربي خاضع لتلك البنى ومخرجاتها اليومية، إلا أنه، رغم ذلك، كما بيّنت الدراسات الإمبريقية، يرغب في الديمقراطية ويحدد المكونات التي يرى أهمية وجودها في الحياة السياسية □